



دور السياسات الصناعية في تحقيق التغيير الهيكلي والتقدم التكنولوجي

The role of Industrial policies in achieving structural change and technological advancement

فوزية بوخبزة*، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر (الجزائر)، fouzia.boukhobza@univ-mascara.dz

بن عطة محمد، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر (الجزائر)، mebenata@gmail.com

تاريخ الارسال: 2022/02/15	تاريخ القبول: 2022/05/22	تاريخ النشر: 2022/06/15	المؤلف المرسل: فوزية بوخبزة
---------------------------	--------------------------	-------------------------	-----------------------------

الملخص:

تهدف هذه الورقة إلى مناقشة وتحليل دور وأهمية تنفيذ السياسة الصناعية لتعزيز الصناعة وتحقيق التغيير الهيكلي في مجموعة من الدول الصناعية ممثلة في تركيا واليابان والصين وكوريا الجنوبية وأخيرا المملكة المتحدة، كما تناقش الورقة أهم مؤشرات السياسات الصناعية كحجم الصادرات الصناعية والتكنولوجيا المتقدمة، بالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو الاقتصادي السنوي، وقد التحليل لهذه الدراسة بيانات ممتدة من سنة 2011 إلى 2019 وأحيانا 2020 حسب آخر احصائيات مؤشر التنمية العالمية للبنك الدولي. وتخلص الورقة في ضوء التحليلات المقدمة إلى أن هناك تطبيق واستخدام سياسات صناعية مصممة بعناية من قبل البلدان عينة الدراسة لتحقيق التنمية الاقتصادية والتغيير الهيكلي لاقتصاداتها وكذا زيادة الاهتمام بتصنيع التكنولوجيات المتقدمة وتصديرها لباقي دول العالم، بالإضافة إلى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي حيث كانت الصين متفوقة في اغلب المؤشرات على نظيراتها من الدول محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: السياسات الصناعية، الناتج المحلي الاجمالي، الصناعة، صادرات المصنوعات، التقدم التكنولوجي.

Abstract:

The purpose of this article is to explore and analyze the role and importance of industrial policy implementation in enhancing industry and achieving structural change in a group of industrialized countries that includes Turkey, Japan, China, South Korea, and the United Kingdom. In addition to foreign direct investment, the study analyzes the most important indicators of industrial policies, such as the volume of industrial exports and advanced technology. According to the most recent statistics from the World Bank's Global Development Index, the analysis for this study included data from 2011 to 2019 and in some cases 2020. In light of the presented analyses, the paper concludes that the study sample countries apply and use carefully designed industrial policies to achieve economic development and structural change for their economies, as well as increasing interest in manufacturing advanced technologies and exporting them to all countries of the world, in addition to achieving high rates of economic growth,

* المؤلف المرسل: فوزية بوخبزة

where China was superior. The majority of the indicators are based on their counterparts in the nations being investigated.

Keywords: Industrial policy, GDP, Industry, manufacturing exports, Technological advancement

1. مقدمة:

غالبًا ما ارتبطت السياسة الصناعية بالتدخلات الحكومية فيما يتعلق بديناميكيات الإنتاج لتعزيز النمو الاقتصادي، والأوسع نطاقاً من خلال التغيير الهيكلي لتحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة، حيث يمكن القول أن السياسة الصناعية هي في المقام الأول لتعزيز وإدارة التغيير الهيكلي وتسريع النمو في القطاع الصناعي والاقتصاد ككل، لكنها مثيرة للجدل من حيث تعدد التعاريف الموضوعية لها سيما بسبب التوجهات الأيديولوجية الكبرى التي ميزت تاريخ الاقتصاد والسياسة الصناعية، كما أنها تثير في الوقت ذاته مسألة دور الدولة في التنمية الصناعية.

تستعرض هذه الورقة البحثية الأدلة على التفكير الناشئ والاتجاهات الجديدة في مجال السياسة الصناعية في الدول المتقدمة والناشئة وقد تضمنت عينة الدراسة كل من دولة اليابان والصين وكوريا الجنوبية وتركيا والمملكة المتحدة، وقد اعتمدت هذه الورقة البحثية تعريفاً واسعاً وشاملاً للسياسة الصناعية بالإضافة إلى نشأتها، أهم حجج ومبررات السياسة الصناعية في الدول، فضلاً عن ذلك فقد قمت بدراسة وتحليل أهم مؤشرات السياسة الصناعية والتي كانت ممثلة في نسبة العاملين في الصناعة من إجمالي عدد المشتغلين في تلك الدول بالإضافة إلى تبيان مدى مساهمة القيمة المضافة من الصناعة في إجمالي الناتج المحلي مما يساهم في الرفع من معدلات نموه وتحقيق مستويات نمو عالية، كما سلطت هذه الدراسة الضوء على الصادرات من المصنوعات المحلية ونسبة التكنولوجيات المتقدمة من إجمالي الصادرات من المصنوعات وأخيراً تقترح الورقة إطاراً قائماً على زيادة النمو الاقتصادي والذي يوازي تطور التفكير حول الأساس المنطقي لتدخلات السياسة الصناعية.

1.1. طرح الإشكالية: من أجل التدقيق والإحاطة أكثر بموضوع الدراسة، نحاول طرح الإشكالية على النحو الآتي:

إلى أي مدى تساهم السياسات الصناعية المنتهجة من قبل الدول الصناعية في تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز التغيير

الهيكلي لاقتصاداتها؟

2.1. التساؤلات الفرعية:

- ماهي التوجهات النظرية التي تركز عليها السياسات الصناعية؟
- فيما تكمن مبررات تنفيذ السياسات الصناعية في الدول؟
- بالاعتماد على بيانات البنك الدولي ماهي الدول الأكثر تصديراً للتكنولوجيا الصناعية من بين الدول عينة الدراسة؟

3.1. الفرضيات:

- 1- إن إخفاقات السوق تخفض من عملية التنمية ومنه لا بد من التدخل الحكومي المباشر لتحقيق ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي نمو اقتصادي متزايد؛
- 2- إن الحجج النظرية للسياسة الصناعية قوية لطالما كانت السياسات الصناعية تستهدف إخفاقات السوق وتعمل على تحقيق التغيير الهيكلي والتقدم التكنولوجي للدول؛

3- تعتبر دولة الصين الشعبية من بين الدول الرائدة في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة خلال سنوات الدراسة نتيجة اعتمادها على التصنيع المحلي وتصدير مصنوعاتها للخارج؛

4.1. أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من الأهمية التي تكتسيها السياسات الصناعية منذ بداية القرن الحادي والعشرين في تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي وتنويع الصناعات المحلية للدول التي تبنت هذا النوع من السياسات.

5.1. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الورقة إلى مناقشة وتحليل فعالية السياسات الصناعية وأهم مؤشرات التصنيع في الدول الصناعية المذكورة محل الدراسة بالإضافة إلى التعرف على أهم صادراتها من المنتجات الصناعية والتكنولوجيا المتقدمة وكذا تبيان مدى فعالية السياسة الصناعية واعتبارها كأداة مساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي للدول من خلال زيادة معدلات الناتج المحلي الإجمالي وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من التدفقات الوافدة.

6.1. منهجية الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على أسلوب المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي من خلال تحليل بيانات ومعطيات مستمدة أساساً من مؤشر التنمية العالمية للبنك الدولي خلال الفترة 2011-2020 للدول الخمس عينة الدراسة.

7.1. الدراسات السابقة:

- دراسة أمين حواس (2018) بعنوان عودة السياسة الصناعية: ما هو الجديد؟ والتي هدفت إلى إعادة احياء النقاش حول السياسة الصناعية في البلدان النامية ومراجعة الأدبيات الحديثة حول السياسة الصناعية مع تحديد وجهات النظر المختلفة فيما يتعلق بالأساس المنطقي لتدخل الحكومة في عملية اختيار الفائزين، التحديث الصناعي والتنويع الاقتصادي بناء على تحليل الاقتصاد الهيكلي الجديد ونظرية فضاء المنتج لأسباب نجاح أو فشل تطبيق السياسة الصناعية، وكنتيجة تم استخلاصها من هذه الدراسة أنه يمكن ارجاع أسباب فشل العديد من البلدان النامية إلى عجز الحكومات إلى التوصل إلى معايير جديدة لتحديد الصناعات التي تتناسب مع هيكل هبة العوامل ومستوى التنمية لبلد ما.

- دراسة Murat A.Yulek (2016) بعنوان فخ متوسط الدخل عملية التصنيع والسياسات الصناعية المستدامة، تهدف هذه الدراسة إلى وصف السمات المبسطة للتصنيع بطريقة كالدور، حيث أن القدرات التقنية والتقدم التقني تقدم تفسيرات لضرورة السياسات الصناعية القطاعية في تحرير البلدان من الفخ، كما تناقش هذه الورقة كيف ينبغي أن تتسلسل السياسات الصناعية وسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار على طول عملية التصنيع، وتضع هذه الدراسة منهجية لتحديد القطاعات الاستراتيجية التي يمكن أن تركز عليها السياسة الصناعية وكنتيجة فإن مراحل التصنيع الأكثر صعوبة عندما تبدأ الدولة في تصميم وتصنيع معداتها الرأسمالية، وفي مواجهة تحديات التصنيع يمكن للسياسة الصناعية القطاعية أن تلعب دوراً في عالم اليوم بحيث يجب أن تبدأ السياسة الصناعية بنهج عام ثم تنتقل إلى قطاع محدد واختيار قطاعات ذات الأولوية.

- دراسة Naudet Wim (2010) بعنوان السياسات الصناعية: قضايا قديمة وحديثة، اتسم الجدل حول السياسة الصناعية بعدد من الاتجاهات حول مفهوم السياسة الصناعية ومزاياها ومحتوياتها وتطبيقها، هدفت الدراسة إلى مراجعة النقاش حول الملكية الفكرية وتحديد المفهوم وأدوات السياسة الصناعية، كما استعرض البحث تطور الملكية الفكرية بمرور الوقت، ومناقش التوتر الحالي بين نظرية وممارسة الملكية الفكرية مقارنة "القديم" وقضايا "جديدة" في النقاش، والنتيجة المبدئية هي أن الإجماع المهش على الملكية الفكرية يحتاج إلى الاهتمام بشكل متزايد بـ "كيفية" استخدام السياسة الصناعية بدلاً من "لماذا" وأهم التحديات والاتجاهات الجديدة التي ستشكل محتوى السياسات الصناعية.

- دراسة Nathaniel Lane (2020) بعنوان الامكانيات الجديدة للسياسات الصناعية، هدفت الدراسة الى تبيان أن الدول قامت وستستمر في تشكيل اقتصاداتها من خلال السياسات الصناعية وأن مناقشة صعوبات الدراسة التجريبية للسياسة الصناعية ومراجعة مدى ندرة العمل الاقتصادي القياسي في هذه القضايا، كذلك تسمح لنا أدوات تقييم السياسات بدراسة تأثير الصناعة الداخلية والتدخلات الحكومية لتطبيق السياسة الصناعية، إلى جانب تعقيدها، بشكل أكثر جدية كأهداف للتحقيق، كما أن القيام بذلك لا يتطلب فقط أكثر جدية لتقييمات السياسة السابقة ولكن أيضاً إعادة تقييم العمل التجريبي السابق وتوافق الآراء.

- دراسة Joseph Hermann Peguitha (2020) بعنوان السياسة الصناعية لكوريا وتداعياتها على كوت ديفوار والتي هدفت الى تسليط الضوء على المحددات الأساسية لقصة نجاح كوريا في تبني السياسة الصناعية من خلال الأدبيات وفق مناهج نظرية للسياسة الصناعية مع دراسة نمط السياسة المصاغة للتحويل الهيكلي لاقتصاد كوريا، بما يتوافق مع نظرية التحالف، حيث أجريت الدراسة على دولتي كوريا وكوت ديفوار، وكان من أبرز نتائجها تحويل العوامل من القطاعات غير المنتجة إلى القطاعات الأكثر إنتاجية، هذا التحويل ممكن من خلال البحث والتطوير أو الابتكار، بالإضافة الى اعتبار السياسة الصناعية التي تقودها الحكومات هي مفتاح نجاح الدول الآسيوية، كما سمحت السياسة التي تقودها الحكومة الكورية بتحويل الاقتصاد الزراعي إلى اقتصاد صناعي في غضون عقدين من الزمن، ويجب على الحكومة تعزيز المؤسسات الوطنية الكبيرة في وسط السياسة لفرض النظام الصناعي من خلال تسوية خاصة جديدة.

8.1. خطة الدراسة: من خلال هذه الورقة البحثية التي تبحث في موضوع السياسات الصناعية قسمنا هذا العمل الى ثلاث أجزاء رئيسية تناولنا في الجزء الأول التوجهات النظرية للسياسات الصناعية وفي الجزء الثاني مؤشرات السياسات الصناعية للدول الصناعية عينة الدراسة وفي الجزء الأخير خاتمة تضمنت اهم النتائج والتوصيات.

2. التوجهات النظرية للسياسات الصناعية:

من المناسب في الحديث عن السياسة الصناعية التعرف على ما شاع بين الأدبيات الاقتصادية من مفاهيم لهذه السياسة التي تستخدمها البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء كواحدة من السياسات الاقتصادية للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي.

1.2. نشأة السياسة الصناعية:

يهتم الاقتصاد الصناعي بدراسة هياكل الأسواق (الصناعات) والمؤسسات، وفي نفس الوقت التفاعلات الحاصلة فيما بين العناصر المذكورة، ويضاف لذلك أن الاقتصاد الصناعي هو فرع من العلوم الاقتصادية الذي يهتم بدراسة سلوكيات واستراتيجيات المؤسسات والمنافسة في الصناعات، كما يهتم بموضوع ضبط الأسواق والتنظيم الداخلي للمؤسسات الاقتصادية، بحيث أن منهجية الاقتصاد الصناعي تركز على بناء تصوري، يتميز بدراسة سلسلة من العلاقات السببية بين أربعة عناصر، تنسق بينها السياسات الحكومية (صيفي، 2019، صفحة 43)، وفي الواقع كانت أعمال "كاليكو" جزءا ناقل للسياسات التي تشكل واحدة من أنجع السياسات وأكثرها تبعية في العالم وهي السياسات الصناعية (JAMES A. ROBINSON, 2010)، فالتاريخ مفيد للغاية لصانعي السياسات في البلدان لإدراك أن روبرت والبول، أول رئيس وزراء بريطاني هو أول شخص أسس برنامج صناعة الأطفال (يمكن قراءته على أنه السياسة الصناعية) في عام 1721 وقد أثر على وزير الخزانة الأمريكي الأول ألكسندر هاملتون الذي طور لأول مرة نظرية حماية الصناعة الوليدة، لذلك يمكننا أن نستنتج بسهولة أن بريطانيا العظمى والولايات المتحدة هما بيتان فكريان وممارسان أوليان للسياسات الصناعية لتطوير اقتصاداتهما في التاريخ الاقتصادي. (Gökhan, 2011)

لقد ارتبطت نشأة السياسات الصناعية بتطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي فرضت ضرورة التخلي عن مفهوم الدولة الحارسة وانتشر بدله مفهوم الدولة المتدخلة خاصة بعد أن ساد العالم الكساد الكبير في 1929، وفي الوقت ذاته برزت أفكار النظرية الكينزية للاقتصادي الإنجليزي خلال الثلاثينات من القرن الماضي والتي جاءت أفكاره معاكسة تماما لأفكار الكلاسيك، التي رسمت السياسات الصناعية الواجبة الإلتباع للخروج من تلك الأزمة، كما ارتبطت كذلك السياسات الصناعية تاريخيا مع حماية الصناعات الناشئة في البلدان النامية أساسا، والحجة في هذا المجال أن صناعات البلدان النامية لم تتمكن من تطوير الإنتاج على أساس من الكفاءة لغياب أو قصر تجربتها في السوق، ولعدم إمكانية منافستها لصادراتها في أسواق الدول المتقدمة، أو واردات الدول المتقدمة في أسواقها المحلية (داودي و بن طي، 2008)، فنحن نعلم بأن السوق يخذلنا في بعض الأحيان وأن ثمة نواحي تفشل اقتصاد السوق وأن الأسواق لا تقود دائما لتحقيق أكفء النتائج كما أن الصناعات الناشئة في البلدان النامية لا تملك نفس التكنولوجيا السائدة في البلدان المتقدمة وأن خبرات العاملين لديها من الإداريين والفنيين لا تقارن بتلك السائدة في البلدان المتقدمة، في ظل هذه القناعة بدأت أغلب البلدان النامية في انتهاج أدوات ووسائل السياسات الصناعية وإن لم يكن بطريقة مباشرة أو متعمدة ذلك من أجل حماية صناعتها الناشئة (حطاب، 2016، الصفحات 14-15)، فالمزايا النسبية لكثير من البلدان هي نتاج السياسة الصناعية لبلد آخر وأي سياسة صناعية تسعى الى تعزيز الصناعات التي لا تتمتع فيها البلاد بميزة نسبية. (Commission économique pour l'Afrique, 2016, p. 40)

2.2. تعريف السياسات الصناعية:

تعرف السياسات الصناعية على أنها مجموعة الإجراءات والجهود والسياسات الرامية الى تنظيم وتحديد آليات العمل في الأسواق والداعمة لمسارها التنموي. (زعباط و سحنون، 2012)، ويعرفها REICH. R المدافع الكبير عن السياسة الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية بأنها "منظومة من الإجراءات الحكومية مصممة لدعم الصناعات التي تمتلك

إمكانيات تصديرية وخلق فرص عمل ودعم البنية التحتية للإنتاج" (بن عبد الرزاق و خنشور، 2018)، أما كارسون CERNSON فقد أوضح عملية الترابط الوثيق بين القطاعين العام والخاص عند اعداد السياسة الصناعية، وعرفها بأنها "التنظيم المتناسك لأنشطة القطاعين العام والخاص ذات الأثر في اتخاذ قرارات تنمية الإنتاج والاستثمار والبنية الأساسية وراس المال البشري والتجارة الدولية لتحفيز الناتج المحلي من حيث النوع ومزيج المنتجات والخدمات". (بن عبد الرزاق و خنشور، 2018)، ويعرف Comolli & Al (2013) السياسة الصناعية هي سياسات حكومية موجهة للتأثير على الهيكل الاقتصادي للاقتصاد"، في حين يرى Warwick 2013 بأنها "جهد متضافر مركز وواعي من قبل الحكومة لتشجيع وتعزيز صناعة أو قطاع معين باستخدام مجموعة من أدوات السياسة العامة" (حواس، 2018، صفحة 555)، كما عرفها Andrew Goh بأنها "تشكيلة واسعة من الإجراءات الحكومية صممت لترقية النمو وزيادة منافسة قطاع أو قطاعات معينة، هذه الإجراءات تدل في الغالب على المعاملة التفضيلية، كما قال بأن التسهيلات الحكومية تصنع السياسات الصناعية والتي حتما تؤدي الى خلق الابداع". (بن عبد الرزاق و خنشور، 2018)، ويعتبر James Robinson أن السياسة الصناعية تعني محاولة الحكومة الترويج للصناعة عمدا، ومع ذلك هناك العديد من الطرق التي يمكن من خلالها القيام بذلك والتي يمكن اعتبارها سياسة صناعية والتي تشمل التعريفات والسياسة التجارية (الحماية)، الاعفاء الضريبي، الإعانات بمختلف اشكالها، مناطق تجهيز الصادرات، ملكية الدولة للصناعة. (JAMES A. ROBINSON, 2010)

إن السياسة الصناعية هي محاولة من قبل الحكومة لتشجيع الموارد على الانتقال إلى قطاعات معينة تعتبرها الحكومة مهمة للنمو الاقتصادي في المستقبل " (Obstfeld, M و Krugman, P) (1991)، فالسياسة الصناعية تستهدف صناعات معينة لتحقيق النتائج التي ترى الدولة أنها فعالة بالنسبة للاقتصاد ككل" (Chang, H.-J) (1994)، كما أنها تمثل النشاط الذي يخلق بيئة مواتية للأعمال الأوروبية بشكل عام، وقطاع التصنيع وصناعاته بشكل خاص (Aiginger, K & Sieber, S) ويستخدم مصطلح السياسة الصناعية لإعادة هيكلة السياسات لصالح المزيد من الأنشطة الحيوية بشكل عام، بغض النظر عما إذا كانت موجودة داخل الصناعة أو التصنيع بحد ذاته". (Rodrik, D., 2004)

3.2. حجج السياسة الصناعية ومبرراتها:

إن الاختلافات في الرأي حول ما إذا كانت السياسات الصناعية مقبولة ليست مجرد آراء وإنما هي حقيقة، لذلك من المهم النظر في مبررات وحجج السياسات الصناعية، من خلال تعريف السياسات الصناعية يظهر جليا وجود تبريرات وحجج لمشروعيتها، حيث تتعدد الحجج والدوافع التي استخدمها الاقتصاديون لتصحيح الانحرافات والاختلالات التي تصيب الاقتصاد بشكل دوري مما يستوجب تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي، إن المؤيدين للسياسات الصناعية يرفضون فرضية التكيف الآلي لقوى السوق ويعترفون بالدور الأساسي الذي تلعبه التغيرات التكنولوجية في التنمية ولهذا فإن السوق لا تضمن بالضرورة توزيع الموارد الاقتصادية للنشاطات التي تتمتع بالعوائد المتزايدة وطبقا لهذه المقاربة فان التدخل الحكومي ضروري لخلق المحفزات التي تجعل من الممكن البحث عن الإمكانيات التكنولوجية ودعم تراكم القدرات الإنتاجية والمعرفة (بن عبد الرزاق و خنشور، 2018، صفحة 654)، حيث تتبع السياسة الصناعية في البلدان المتقدمة نمجا أفقيا

يستند الى المزايا النسبية (بناء مخزون المهارات، البنية التحتية والميول العامة لدعم التكنولوجيات أو الأنشطة المختارة).
(حواس، 2018، صفحة 555)

جميع السياسات الاقتصادية لها بعد قوي ودولي على سبيل المثال استخدمت الدول الغنية صندوق النقد الدولي (IMF) والمؤسسات المالية العالمية الأخرى التي تسيطر عليها من أجل فرض سياسات الاقتصاد الكلي "النقدية" على البلدان النامية التي تعاني من مشاكل الاقتصاد الكلي، مع تنفيذ المزيد من السياسات الكينزية عندما يواجهون مشاكل مماثلة ومع ذلك لا يوجد مكان يكون فيه هذا الاختلال في ميزان القوة الدولية أكثر بروزاً مما هو عليه في مجال السياسة الصناعية، التي تم تقييد نطاقها بشكل صريح وواضح بسبب السياسات الإمبريالية للدول الأقوى في القرون الثلاثة الماضية، حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، اتخذت هذه الإجراءات أكثر الأشكال الصارخة في المستعمرات أولاً ثم حظر بعض أنشطة التصنيع عالية القيمة تماماً في المستعمرات، ثانياً تم تقييد أنشطة التصدير من قبل المنتجين في المستعمرات من أجل تقليل المنافسة مع المنتجين في البلدان المستعمرة، ثالثاً يتم تشجيع إنتاج المواد الخام بقوة من خلال الإعانات وتدابير السياسة الأخرى في المستعمرات، بهدف صريح وهو جعل أنشطة التصنيع أقل جاذبية، رابعاً بين أوائل القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين، فُرضت "المعاهدات غير المتكافئة" على البلدان الأضعف التي لم تكن مستعمرات رسمياً من بين أمور أخرى، حرمتهم هذه العلاجات من الحق في تحديد تعريفاتهم الجمركية (المعروفة باسم "استقلالية التعريف الجمركية")، مما جعل من المستحيل عليهم توفير حماية الصناعة الناشئة من خلال السماح فقط بمعدلات تعريف منخفضة للغاية وموحدة (3% إلى 5%) قدمت هذه المعاهدات أيضاً مفهوم "الدولة الأكثر رعاية"، مما يعني أنه إذا تمكنت إحدى الدول الأقوى من انتزاع امتياز من دولة أضعف، فستكون جميع الدول الأقوى مستحقة لنفس الامتياز وقد استمرت هذه المعاهدات في بعض البلدان في القرن العشرين.

(Ha-Joon Chang & Antonio Andreoni, 2020, p. 343)

إن الحجج النظرية للسياسة الصناعية قوية لطالما كانت إخفاقات السوق التي تستهدفها السياسات الصناعية - في أسواق الائتمان والعمالة والمنتجات والمعرفة - في صميم ما يدرسه اقتصاديو التنمية، تستند الدعوى التقليدية ضد السياسة الصناعية إلى الصعوبات العملية في تنفيذها على الرغم أنه يمكن تسوية القضايا من حيث المبدأ من خلال الأدلة التجريبية، إلا أن الأدلة حتى الآن لا تزال غير مفيدة، علاوة على ذلك فإن الصعوبات المفاهيمية التي ينطوي عليها الاستدلال الإحصائي في هذا المجال كبيرة لدرجة أنه من الصعب رؤية كيف يمكن للأدلة الإحصائية أن تسفر عن نتيجة مقنعة. إن مراجعة السياسة الصناعية في ثلاث مناطق غير آسيوية - السلفادور، وأوروغواي، وجنوب أفريقيا - تسلط الضوء على المقدار الواسع للسياسة الصناعية التي يتم تنفيذها بالفعل وتضع إطاراً للحاجة إلى السياسة الصناعية في الظروف المحددة لكل دولة، فالقيود المعلوماتية والبيروقراطية التقليدية على ممارسة السياسة الصناعية ليست معطيات يمكن تشكيلها وجعلها أقل ارتباطاً من خلال التصميم المؤسسي المناسب، هناك ثلاث سمات رئيسية للتصميم يجب أن تمتلكها السياسة الصناعية هي التضمين، والجزرة والعصا، والمساءلة. (Rodrik, 2008)

ومنذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، عادت جملة من الحجج النظرية المهمة لصالح السياسة الصناعية إلى مناقشة السياسة الاقتصادية، ومع ذلك ظلت العديد من القضايا الأخرى مهملة إلى حد كبير، يرجع ذلك

أساسًا إلى أنها لا تتناسب بسهولة مع النظرية الكلاسيكية الجديدة السائدة في العالم سيما فهمها المحدود لمسألتي الإنتاج ودور الدولة، حيث يرى الاقتصاد الكلاسيكي الجديد أن الإنتاج عملية ميكانيكية (على النحو المعبر عنه في وظيفة الإنتاج) يتجاهل حقيقة أنه يتطلب التزامًا بالموارد في ظل عدم اليقين والتعلم المستمر، علاوة على ذلك فشلت مناقشات السياسة الصناعية في الإطار الكلاسيكي الجديد في إدراك أهمية إدارة ظروف الاقتصاد الكلي من ناحية والصراعات الاجتماعية من ناحية أخرى. (Ha-Joon Chang; Antonio Andreoni, 2020, p. 3)

4.2. تجارب دول رائدة في تطبيق السياسات الصناعية:

- تجربة اليابان: حددت اليابان خطة جديدة للسياسة الصناعية (METI، 2010) تستهدف التحرك المتعمد بعيدًا عن هيكل "أحادي القطب" القائم على السيارات والإلكترونيات إلى هيكل قائم على خمس مجالات استراتيجية: الصادرات المتعلقة بالبنية التحتية ونظام البنية التحتية؛ صناعات حل مشاكل البيئة / الطاقة (بما في ذلك المركبات الخضراء)؛ الثقافة (الموضة والطعام والسياحة)؛ الطب والرعاية الصحية والمناطق المتقدمة التقليدية لليابان (الروبوتات، والفضاء، والفضاء). (Ken, Warwick, 2013, p. 8)

- تجربة كوريا: تعتبر السياسة الصناعية جزءًا هامًا في استراتيجية التنمية المعتمدة في دول جنوب شرق آسيا خاصة كوريا الجنوبية فهي بذلك محدد رئيسي لمعدلات النمو والاتجاهات الحالية والمستقبلية لمسار التنمية الاقتصادية، تعد تجربة كوريا الجنوبية على الصعيد التنموي بصفة خاصة أحد أبرز وأنجح التجارب الاقتصادية العاكسة لدور الدولة الاستراتيجي في رسم المسارات الأساسية لعمليات التصنيع والارتقاء بمستوياته وقد مثلت السياسة الصناعية أهم أداة في إدارة وتوجيه النشاط الصناعي للبلد وهو ما أدى إلى تحقيق تنمية صناعية مثيرة في زمن قياسي. (Chang, 1999, pp. 4-5)، فضلًا عن ذلك قامت كوريا مؤخرًا وهي من المؤيدين التقليديين للسياسة الصناعية النشطة، بتطوير استراتيجيات خاصة بقطاعات معينة لتلك القطاعات التي تعتبرها صناعاتها الرئيسية: السيارات وبناء السفن وأشباه الموصلات والصلب والآلات العامة والمنسوجات والأجزاء والمواد. بالإضافة إلى ذلك، وضعت كوريا أيضًا عددًا من محركات النمو ذات الأولوية للمستقبل. بناءً على تحليل للأماكن التي تعتقد أن الميزة النسبية لها تكمن فيها، حددت كوريا 17 قطاعًا من هذا القبيل تحت ثلاثة عناوين: التكنولوجيا الخضراء وتقنية التقارب عالية التقنية والخدمات ذات القيمة المضافة (وزارة اقتصاد المعرفة، 2011). (Ken, Warwick, 2013, p. 8)

- تجربة تركيا: تبنت تركيا استراتيجيتها الصناعية للفترة 2011-2014 في نهاية عام 2010، والتي تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية والكفاءة للصناعة التركية، وزيادة حصتها في سوق التصدير، والتركيز بشكل أكبر على المنتجات عالية التقنية والإنتاج ذي القيمة المضافة العالية. تكون الاستراتيجية مصحوبة باستراتيجيات قطاعية لصناعات محددة، بما في ذلك المواد الكيميائية؛ سيراميك؛ الحديد والصلب والمعادن غير الحديدية؛ الكهرباء والإلكترونيات. المنسوجات والملابس والجلود. الأديوية وإعادة التدوير (Ken, Warwick, 2013, p. 9)

- تجربة المملكة المتحدة: لم تتبن المملكة المتحدة صراحة سياسة صناعية رسمية. ومع ذلك، أولاً في الصناعة الجديدة والوظائف الجديدة (BERR)، 2009 (بمخطط النمو BIS) و HM Treasury، 2011، وضعت الحكومات

المتعاقبة رؤى لانتعاش الاقتصاد والتي تشمل كلاً من التدابير الأفقية وتحديد القطاعات الرئيسية حيث سيتم العمل على معالجة العوائق التي تحول دون النمو. في ظل حكومة العمل، تم إنشاء صندوق استثمار استراتيجي (SIF) في عام 2009 لدعم مجموعة من الاستثمارات المستهدفة عبر الاقتصاد البريطاني بهدف تعزيز قدرتها على الابتكار وخلق فرص العمل والنمو، بما في ذلك دعم التقنيات منخفضة الكربون والتصنيع المتقدم والبنية التحتية الرقمية وترويج الصادرات (BIS، 2009). على الرغم من أن الحكومة الائتلافية التي تولت منصبه في عام 2010، فقد أوضح وزير الدولة الجديد للأعمال والابتكار والمهارات مؤخرًا دعمه "لسياسة صناعية مناسبة" (Ken, Warwick, 2013, p. 9)

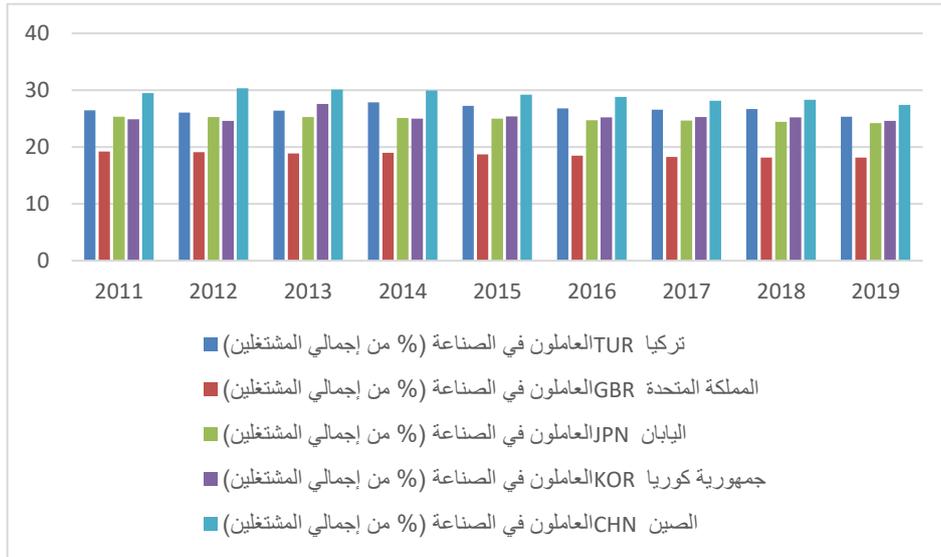
- **تجربة الصين:** بدأت الجهود الأولية التي بذلتها الحكومة الصينية في صياغة السياسة الصناعية الوطنية في أواخر الثمانينيات، ومع ذلك ظلت كمية البرامج الوطنية وتغطيتها القطاعية محدودة بشكل لافت للنظر بين عامي 1989 و2004، حتى مناصري السياسة الصناعية في الحكومة الصينية قيموا هذه البرامج المبتكرة على أنها إخفاقات مكلفة، وإن كانت مفيدة في كثير من الأحيان، حيث أشارت الأبحاث النادرة حول صنع السياسة الصناعية الأخيرة إلى أن انتشار البرامج الوطنية منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين قد نتج عن مجموعة من العوامل قصيرة المدى، مثل تأسيس قادة حكوميين كبار جدد لديهم تفضيلات جديدة في 2002-2003 وحرز التحفيز الضخمة في سياق الانكماش الاقتصادي العالمي خلال الفترة 2008-2009، وبالتالي فإن اندفاع السياسة الصناعية في الصين بعد عام 2009 يُفسر إما على أنه استجابة "كينزية" مخصصة للأزمة، أو يُنظر إليه على أنه نتيجة لعملية إعادة توجيه معيارية أكثر عمقًا نتجت عن أزمة مصداقية الرأسمالية المالية الأنجلو أمريكية وعززت مواقف "الدولة" بين دوائر السياسة الصينية، بالإضافة لذلك فقد عملت السياسة الصناعية كنموذج دفاعي للحفاظ على المجالات الأساسية للتدخل الحكومي، على الرغم من انتشار السياسات الصناعية في الممارسة العملية والنقاش المثير للجدل في الأدبيات بشأن فعاليتها، حيث هيمنت الشركات الصينية بسرعة على العديد من الصناعات العالمية، مثل الصلب والسيارات والألواح الشمسية في السنوات الأخيرة، تستهدف الحكومة القطاعات الفائقة التكنولوجيا لتحويل شركاتها إلى قادة عالميين في غضون سنة 2025. (Sebastian Heilmann & Lea Shih, 2013)

3. مؤشرات السياسة الصناعية للدول محل الدراسة:

1.3. العاملين في الصناعة:

يلاحظ من خلال الشكل أدناه أن نسبة الافراد العاملين في قطاع الصناعة من اجمالي عدد المشتغلين في الدول الممثلة في تركيا المملكة المتحدة اليابان كوريا الجنوبية والصين والتي دولا صناعية تنافس كبريات الدول الصناعية في العالم حيث لوحظ أن نسبة مساهمة العمالة في الصناعة في الصين شهد ارتفاعا مستمرا طيلة سنوات من 2011 الى 2019 بمعدل قدر بحوالي 30% وهي النسبة الأعلى مقارنة بباقي الدول الأخرى محل الدراسة، تليها تركيا التي تحتل المرتبة الثانية بعد الصين حيث تشغل ما نسبته حوالي 28% في قطاع الصناعة من اجمالي عدد المشتغلين فيها، فيما تساوت كل من اليابان وكوريا الجنوبية في نسبة العاملين في الصناعة في كلتا الدولتين بنسبة قدرت بحوالي 25%، وقد احتلت المملكة المتحدة المرتبة الأخيرة في ترتيب عدد العاملين فيها في الصناعة بمعدل سنوي قدر بحوالي 18%، حيث تفسر هذه النسب كدلالة على مكانة الصناعة في هذه الدول ومدى مساهمتها في التشغيل والتقليل من معدلات البطالة فيها والشكل الموالي يوضح ذلك.

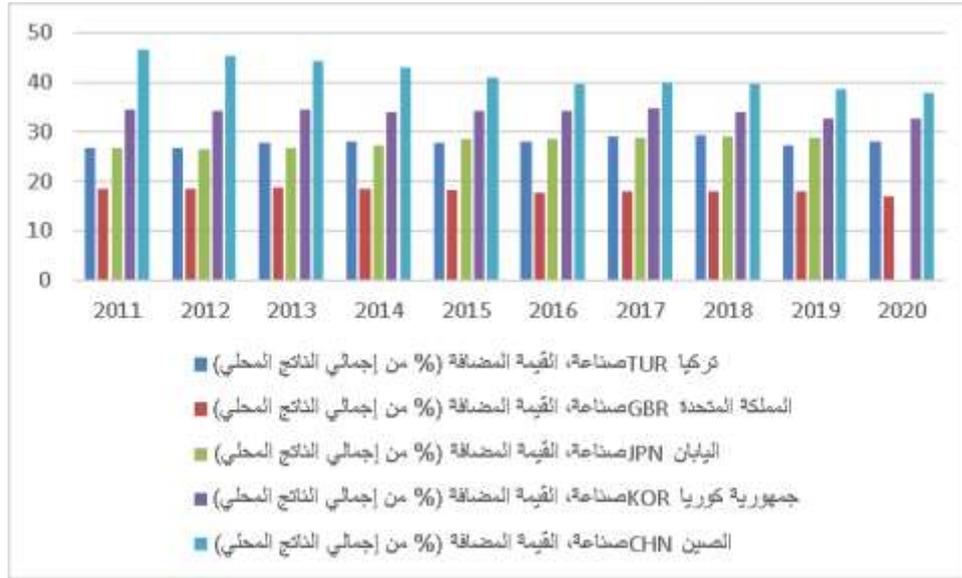
الشكل رقم (01): نسبة العاملين في الصناعة في بعض الدول الصناعية



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

بالإضافة الى مساهمة الصناعة في التقليل من معدلات البطالة في الدول السابقة الذكر فإن القيمة المضافة من الصناعة من اجمالي الناتج المحلي لتلك الدول لا تقل أهمية حيث بلغت الصين أعلى نسبة مقارنة بباقي الدول خلال عشر سنوات الماضية فقد بلغت نسبة القيمة المضافة من الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 48% سنة 2011 وثباتها عند نسبة 40% خلال الفترة 2016-2018 لتتخفف أقل من هذه النسبة سنة 2020 وهو ما يفسر بتأثر قطاع الصناعة بجائحة كورونا كوفيد 19، فيما احتلت كوريا الجنوبية المرتبة الثانية بعد الصين بنسبة قدرت ب 34% كقيمة مضافة من الصناعة من GDP لتتخفف كذلك هذه القيمة سنة 2020 وهو ما يفسر أيضا بتأثير الجائحة على الاقتصاد الكوري، بينما نلاحظ أن كل من تركيا واليابان كانتا متساويتين في نسبة القيمة المضافة من الصناعة من اجمالي الناتج المحلي خلال العشر سنوات أين نجد أن أقصى قيمة كانت سنة 2018 عند نسبة قاربت 29%، أما المملكة المتحدة فقد بلغت فيها نسبة القيمة المضافة من الصناعة معدلات ثابتة خلال فترة الدراية قدرت بحوالي 18%، وفيما يلي الشكل الذي يوضح نسب القيمة المضافة من الصناعة من اجمالي الناتج المحلي للدول تركيا الصين اليابان كوريا الجنوبية والمملكة المتحدة خلال الفترة ما بين 2011 الى 2020.

الشكل رقم (02): القيمة المضافة من الصناعة خلال الفترة 2011-2020



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

2.3. النمو الاقتصادي:

يشير النمو الاقتصادي للدول عادة إلى حجم الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي للدولة خلال فترة سنوية أو ربع سنوية، ولا يعكس بالضرورة ارتفاعاً بمستوى دخل المواطنين أو زيادة رفاهيتهم، على الأقل على المدى القصير، أما التنمية الاقتصادية فتحدث مع ارتفاع دخل الفرد، وتعكس التحسن النوعي والكمي للاقتصاد، وتتركز على التحولات التي شهدتها البلدان خلال فترات طويلة، من خلال الجدول الموالي نجد نمو إجمالي الناتج المحلي سنوياً للدول الخمس المتمثلة في تركيا واليابان والصين وكوريا الجنوبية والصين وكندا المملكة المتحدة خلال الفترة 2011-2020 حسب اخر احصائيات البنك الدولي.

الجدول رقم (01): نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً) خلال الفترة 2011-2020

البلد	المملكة المتحدة	اليابان	جمهورية كوريا	الصين	تركيا
2011	1,457563391	0,02381	3,685667782	9,550832	11,20011
2012	1,469887521	1,374751	2,402530992	7,863736	4,788493
2013	1,890018342	2,0051	3,164708636	7,76615	8,485817
2014	2,991164814	0,296206	3,202453795	7,425764	4,939715
2015	2,622596679	1,560627	2,809103268	7,041329	6,084487
2016	2,263463538	0,753827	2,946881715	6,848762	3,323084
2017	2,134453093	1,675332	3,15963574	6,947201	7,501997
2018	1,650925496	0,558851	2,907403774	6,749774	2,979885
2019	1,671944197	0,270305	2,24397786	5,949714	0,889585
2020	-9,693816671	-4,58551	-0,852031429	2,347514	1,793551

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية - البنك الدولي

بالاستناد الى بيانات البنك الدولي فإنه خلال سنة 2011 سجل الاقتصاد التركي نمواً سنوياً بمعدل 11.2% ليصبح أسرع اقتصاد نمواً من بين مجموعة الدول محل الدراسة، تأتي بعده الصين التي بلغ نموها 9.5% عام 2011 وكوريا الجنوبية

3.68% والمملكة المتحدة 1.45% أما اليابان فقد حققت معدل ضعيف قدر ب حوالي 0.02% سنة 2011، واصل اقتصاد تركيا وتيرة نموه بفضل التزام الحكومة بالانضباط المالي والسياسة الاقتصادية المتسقة، بينما تأثرت دول منطقة اليورو تأثيراً شديداً جراء الأزمة المالية العالمية. رغم تحقيق الاقتصاد التركي نمواً متواضعاً بلغ 4.78% في 2012، إلا أن هذا الأداء عرض تنويعاً أنشطة اقتصادية مختلفة في تركيا وأظهر حراكاً نسبياً لهماكل البلاد الاقتصادية خلال السنوات الموالية حيث بلغ نسبة 7.5% عام 2017 و0.88% سنة 2019 وهو ما أرجعه خبراء تركيا الى تأثير الاقتصاد التركي بجائحة كورونا التي اجتاحت العالم، أما الصين فقد حققت معدلات مرتفعة سنة 2015 لتتخفف بعدها تدريجياً حتى وصلت لمعدل 2.3% سنة 2020 متأثر بأزمة كورونا الصينية، أما كوريا الجنوبية فقد تضررت هي الأخرى بجائحة كورونا وما ألحقته من أضرار اقتصادية مست جميع دول العالم بلا استثناء حيث سجلت معدلاً سلبياً في نموها السنوي قدر ب -0.8% عام 2020 بعدما كان نموها يقدر ب 3.1% عام 2017، وبالإضافة لكوريا الجنوبية فقد تضررت كل من اليابان والمملكة المتحدة اقتصادياً بفعل جائحة كوفيد 19 أين حققت الدولتين نمو سلبياً قدر ب -4.5% و-9.6% على التوالي والشكل ادناه يبين ذلك بوضوح.

الشكل رقم (03): نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول محل الدراسة خلال الفترة 2011-2020



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

3.3. الناتج المحلي الإجمالي:

استناداً إلى بيانات البنك الدولي، فإن إجمالي الناتج المحلي للصين قد تجاوز ما قيمته 7.55 تريليون دولار أمريكي سنة 2011 و 14.72 تريليون دولار أمريكي سنة 2020 محققة بذلك أعلى ناتج محلي إجمالي من بين عينة الدول المدروسة فيما كانت اليابان متقاربة مع الصين سنة 2011 ببلوغها ناتج محلي إجمالي قدر ب 6.23 تريليون دولار أمريكي إلا أنها لم تحافظ على قيمتها بل اتجه ناتجها المحلي الى الانخفاض الشديد سنة 2015 لتبلغ 4.44 تريليون دولار، لترتفع بعدها تدريجياً الى غاية بلوغها 5.06 تريليون دولار أمريكي سنة 2020، بينما كانت المرتبة الثالثة من نصيب المملكة المتحدة التي شهدت ناتج محلي إجمالي يتراوح ما بين 2.67 تريليون دولار سنة 2011 و 3.09 تريليون دولار سنة

2014 و 2.76 ترليون دولار سنة 2020، أما كوريا الجنوبية فقد بلغ ناتجها المحلي الإجمالي 1.25 ترليون دولار في عام 2011 حيث تجاوز 1.64 ترليون دولار سنة 2020، أما تركيا فقد تذيلت ترتيب هذه الدول حيث بلغ إجمالي الناتج المحلي لتركيا 720.1 مليار دولار أمريكي سنة 2020 بعدما كان حوالي 839 مليار دولار سنة 2011 و 958 مليار دولار سنة 2013 وهذا ما يوضحه الشكل البياني أدناه.

الشكل رقم (04): الناتج المحلي الإجمالي للدول خلال الفترة 2011-2020

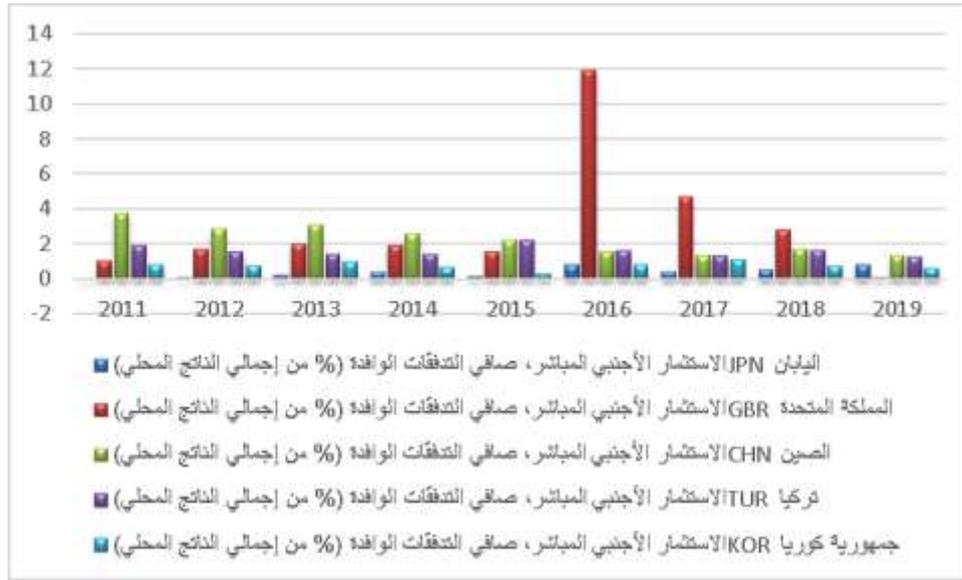


المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

4.3. الاستثمار الأجنبي المباشر:

بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة المتحدة أعلى نسبة له سنة 2016 مقارنة بالدول الأخرى حيث قدرت بـ 11.92% من إجمالي الناتج المحلي فيما انخفضت هذه النسبة سنتي 2017 و 2018 لتسجل سنة 2019 معدلا منخفضا جدا قدر بـ 0.07% كمعدل استثمار أجنبي من صافي التدفقات الوافدة، أما الصين فقد حققت أعلى معدل لها سنة 2011 بلغ 3.7% سنة 2011 وبدأ بعدها معدل الاستثمار الأجنبي المباشر بالانخفاض خلال السنوات الموالية ليصل الى ما نسبته 1.3% سنة 2019، هذا وقد شهدت تركيا معدلات متقاربة في استثماراتها الأجنبية من صافي التدفقات الوافدة اليها تراوحت بين 1.9% سنة 2011 و 1.2% سنة 2019 وبذلك تكون تركيا قد حافظت على معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر، وأخيرا كوريا الجنوبية التي تجذب استثمارات اجنبية مباشرة اليها ضعيفة نوعا قدرت في الغالب بنسبة اقل من 1% بينما بلغت سنة 2017 معدل 1.1% وهو اعلى معدل لها خلال سنوات الدراسة كما يوضحه الشكل الاتي:

الشكل رقم (05): الاستثمار الأجنبي المباشر للدول خلال الفترة 2011-2019

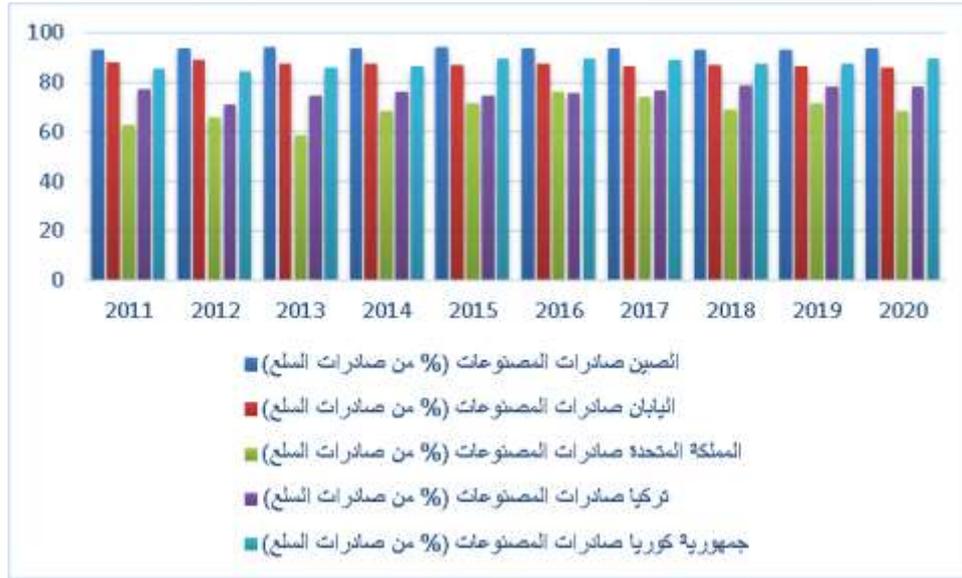


المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

5.3. صادرات المصنوعات:

بالنسبة لصادرات السلع المصنعة داخليا في الدول عينة الدراسة فإن دولة الصين الشعبية تصدر قائمة هذه الدول ببلوغها معدل يفوق 93% من حجم صادراتها من السلع الصينية المصنعة للدول الأخرى، وقد حافظت على هذه النسبة خلال الفترة المدروسة من 2011 الى غاية 2020، بينما حققت كل من اليابان وكوريا الجنوبية تقاربا وتشابها كبيرا في حجم صادراتهما من المصنوعات المحلية للدولتين تراوحت هذه النسبة ما بين 84% و 89% كحد أقصى من إجمالي صادراتهما من السلع لباقي دول العالم خلال العشر سنوات الماضية، أما دولة تركيا فقد شهدت هي الأخرى تطورا ملحوظا في زيادة حجم صادراتها من المصنوعات مقارنة بصادراتها من السلع الأخرى حيث تجاوزت معدل 78% خلال ثلاث سنوات متتالية من 2018 الى 2020، أخيرا تذيلت المملكة المتحدة بتصنيف هذه الدول حيث تراوحت نسبة صادراتها الصناعية ما بين 58% و 76% خلال سنة 2016 وهي نسبة معتبرة اذا ما قورنت بدول أخرى أقل حجما في التصنيع والشكل ادناه يبين مختلف صادرات المصنوعات لدول تركيا والصين واليابان وكوريا الجنوبية والمملكة المتحدة.

الشكل رقم (06): صادرات المصنوعات (% من صادرات السلع)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

أما عن التكنولوجيا المتقدمة فقد كان لها نصيب من صادرات تلك الدول كنسبة من الصادرات السلع المصنعة محليا حيث كانت الصين متفوقة خلال الفترة 2011-2013 على جميع الدول بمعدل تجاوز 30% كصادرات للتكنولوجيا المتقدمة من اجمالي الصادرات الصينية المصنوعة بينما حققت كوريا الجنوبية قفزة نوعية تجاوزت من خلالها الصين وتفوقت عليها في نسبة صادراتها من التكنولوجيا المتقدمة خلال الفترة 2014-2020 حيث فاقت نسبة الصادرات الكورية الجنوبية 36% سنة 2018 و 35% سنة 2020 وهو ما جعلها تحتل الصدارة من بين هذه الدول، بينما احتلت المملكة المتحدة المرتبة الثالثة بين هذه الدول على الرغم من تذييلها قائمة هذه الدول في الصادرات الصناعية الا انها حققت معدلات مرتفعة من الصادرات التكنولوجيا المتقدمة لباقي الدول حيث بلغت معدل 23% خلال العشر سنوات وهو ما يفسر بالميزة النسبية التي تمتلكها المملكة المتحدة في التصنيع التكنولوجيا المتقدمة، بينما حققت اليابان معدلات بين 17% و 18% من صادراتها للتكنولوجيا المتقدمة من اجمالي الصادرات الصناعية اليابانية للدول المختلفة على الرغم ان اليابان كانت تصنف ضمن الدول الرائدة في مجال التكنولوجيا المتقدمة، وأخيرا احتلت دولة تركيا الترتيب الأخير من بين الدول المدروسة في حجم صادراتها من التكنولوجيا المتقدمة حيث بلغت ما نسبته 3% في الغالب وهو معدل ضعيف جدا اذا قارناه بحجم صادراتها الصناعية لباقي الدول وهو ما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم (07): صادرات التكنولوجيا المتقدمة للدول خلال الفترة 2011-2020



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

4. خاتمة:

تعتبر السياسات الصناعية الوسيلة الفعالة التي تعتمد عليها الدولة أثناء عملية دعم وتنمية القطاعات الاقتصادية عامة والصناعية خاصة، باعتبار أنها تحتوي العديد من الأدوات المساعدة على ذلك بحيث تختلف السياسات الصناعية المطبقة من بلد لآخر، فقد عادت هذه السياسات الصناعية لتصبح السياسة السائدة من جديد في عديد الدول بعد أن كانت سائدة في عقود ماضية في البلدان الملتزمة رسمياً بمبادئ السوق الحرة، حيث اكتسب التدخل الحكومي في الاقتصاد قدراً أعظم من الشرعية، فقد كان نجاح الصين، وإغراءات محاكاة نموذجها الإنمائي، من الأسباب التي أدت إلى تعزيز جاذبية السياسة الصناعية، بالإضافة التجربة الصينية نجد تجارب دولية أخرى رائدة كتجربة كوريا الجنوبية واليابان ومؤخراً تجربة تركيا، حيث أن السياسات الصناعية لا بد وأن تقوم على موارد البلاد، ولا بد وأن تنبني على فرص ملموسة لإدماج الصناعات والشركات في سلسلة القيمة العالمية من خلال تعميق الروابط القائمة مع المصنوعات المحلية وأسواق التصدير العالمية، وفي الوقت نفسه تجنب الإفراط في الاستثمار في المجالات المتأخرة عن النمو الدولي.

1.4. اختبار الفرضيات:

من خلال دراسة جوانب الموضوع بالدراسة والتحليل نستطيع القول أن الفرضية الأولى القائلة أن إخفاقات السوق تخفض من عملية التنمية ومنه لا بد من التدخل الحكومي المباشر لتحقيق ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي نمو اقتصادي متزايد بأنها فرضية صحيحة لان تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة يستوجب في بعض الأحيان التدخل الحكومي عن طريق سياسات صناعية، كما ان البلدان المتقدمة أيضا قامت بتطبيق السياسات الصناعية ونجحت فيه واليابان دليل على ذلك، أما الفرضية الثانية التي نصت على أن الحجة النظرية للسياسة الصناعية قوية لظالما كانت السياسات الصناعية تستهدف إخفاقات السوق وتعمل على تحقيق التغيير الهيكلي والتقدم التكنولوجي للدول فهي أيضا فرضية صحيحة تبتت صحتها من خلال دراسة أهم مؤشرات السياسات الصناعية للدول؛ وأخيرا فان فرضية أنه من منظور نوع السياسة

الصناعية، تعتبر دولة الصين الشعبية من بين الدول الرائدة في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة خلال سنوات الدراسة نتيجة اعتمادها على التصنيع المحلي وتصدير مصنوعاتها للخارج فهي فرضية صحيحة نسبيا حيث ان اليابان وتركيا وكوريا الجنوبية من بين الدول الناجحة أيضا في تطبيق السياسات الصناعية.

2.4. نتائج الدراسة:

- معظم الدراسات الحالية تناقش السياسة الصناعية نوعياً، بينما يحاول عدد قليل فقط تحليل الآثار من منظور كمي؛
- يمكن أن يكون للسياسة الصناعية وإجراءات الدولة الاقتصادية بشكل عام آثار إيجابية أو محايدة أو سلبية على التنمية الاقتصادية، اعتماداً على طبيعة عملية التحول الهيكلي لها؛
- تسببت جائحة كورونا كوفيد19 في تراجع النمو الاقتصادي للعديد من الدول الصناعية الكبرى في العالم؛
- يمكن أن تسهم السياسة الصناعية في تحسين تخصيص الموارد والتغلب على إخفاقات السوق وهذا يعتمد على مقدار المعلومات التي تحتفظ بها الحكومات حول السوق بصفتها المصمم والمنفذ الرئيسي للسياسات الصناعية؛
- السياسة الصناعية هي جهد متعمد وواضح ومنظم للحكومة لتقوية وتطوير قطاعات صناعية محددة يمكن أن تتخذ مثل هذه السياسات عدة أشكال كجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإنشاء قوانين جديدة تدعم المنتجات المحلية وتنظم المنتجات أو الواردات الأجنبية، والتأثير على التجارة من خلال فرض تعريفات أو حصص على السلع المستوردة، وزيادة صادراتها من المصنوعات؛
- لاحظنا من خلال دراستنا أن السياسات الصناعية ساهمت في نمو اقتصاد كوريا الجنوبية والصين واليابان وتركيا من خلال انتعاش صادراتها من الصناعات المختلفة، الأمر الذي جعل هذه الدول تحقق معدلات نمو لا يستهان بها جعلها تصنف ضمن أقوى الاقتصادات في العالم تقتدي بها الدول النامية التي تسعى جاهدة لتنويع اقتصاداتها.
- عادت السياسة الصناعية إلى مركز الصدارة في نقاش السياسات الاقتصادية باعتبارها وسيلة مهمة للحكومات لتعزيز التنمية الصناعية وتسريع النمو الاقتصادي،
- للسياسة الصناعية الصينية دور إيجابي كبير على زيادة إجمالي الناتج المحلي للصين والرفع من معدلات التصنيع، كما أن ترشيد الهيكل الصناعي هو قناة مهمة للسياسة الصناعية وبالتالي تطبيق هذه السياسات ساهم بشكل كبير في تنمية الاقتصاد الصيني وزيادة معدل النمو الاقتصادي.

3.4. التوصيات:

- ضرورة تطبيق السياسة الصناعية للتقليل من إخفاقات السوق التي تسببها العوامل الخارجية وآلية السوق غير الكاملة، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد وتعزيز التنمية الصناعية من قبل البلدان النامية التي تسعى جاهدة لتطوير وتنويع اقتصاداتها؛
- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة والناشئة التي طبقت سياسات صناعية ونجحت فيها من خلال الحفاظ على معدلات نمو اقتصادي مستدامة منذ سنوات، وتجدد الإشارة إلى أن الاهتمام المتزايد المحدد على نطاق واسع بالسياسات الصناعية يأتي في وقت أصبحت فيه سلاسل القيمة العالمية أكثر تعقيداً وأهمية؛

- أصبحت قضية التحول الهيكلي من خلال تنفيذ سياسة صناعية ديناميكية وحكيمة هي الرائدة في كل الدول خاصة الدول النامية لتحقيق إقلاعها الاقتصادي وتصنيفها في مصاف الدول الناشئة والصاعدة اقتصادياً؛
- تملك الجزائر كل المؤهلات المادية والبشرية لتطبيق سياسات صناعية ناجحة تعزز بها هيكلها الاقتصادي وتجذب بها الاستثمار الأجنبي المباشر وترفع صادراتها خارج المحروقات؛
- يتعين على صناعات السياسات أن يضعوا في الحسبان أي الصناعات قادرة على تحقيق أعظم قدر من التنمية، فالصناعات المولدة للتصدير ليست في كل الأحوال هي الأعظم تأثيراً على تشغيل العمالة والقيمة المضافة، ولا ينبغي إهمال الصناعات الداخلية، بما في ذلك الخدمات، والتي تشكل عادة أكثر من نصف القيمة المضافة في أي اقتصاد نام.

5. قائمة المراجع:

1.5. قائمة المراجع باللغة العربية:

- الطيب داودي، ودلال بن طي. (2008). رهان السياسات الصناعية لقطاعات خارج المحروقات. جامعة بسكرة.
- أمين حواس. (2018). عودة السياسة الصناعية: ما هو الجديد؟ مجلة البحوث الاقتصادية والمالية.
- عبد الحميد زعباط، وعقبة سحنون. (2012). دور السياسات الصناعية المصرفية في ترقية تنافسية الجهاز المصرفي الجزائري. 176.
- زهر بن عبد الرزاق، وجمال خنشور. (2018). دور السياسات الصناعية في تطوير صناعة الدواء في الجزائر. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية.
- موارد حطاب. (2016). أثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعة (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة.
- وليد صيفي. (2019). أثر السياسات الصناعية على حجم وهيكل العمالة في القطاع -دراسة فرع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر للفترة: 1990-2013 (اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر بسكرة - الجزائر.

2.5. قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

- Aiginger, K, & Sieber, S. (n.d.). Towards a renewed industrial policy in Europe. Background Report of the Competitiveness of European Manufacturing.
- Chang, H.-J. (1994). The Political Economy of Industrial Policy. St Martins's Press.
- chang, h.-j. (1999). industrial policy and east asia -the miracle. the crisis and the future world.
- Commission économique pour l'Afrique. (2016). POLITIQUE INDUSTRIELLE TRANSFORMATRICE POUR L'AFRIQUE.
- Gökhan, Y. (2011). Resurgence of Selective Industrial Policy: What Turkey Needs. TURKISH ECONOMIC ASSOCIATION.
- JAMES A. ROBINSON. (2010). Industrial Policy and Development:.. Lessons from East Asia and (p. 73). Annual World Bank Conference.
- Ken, Warwick. (2013). Beyond Industrial Policy Emerging Issues and New Trends. Technology and Industry Policy Papers, 3-57.

- Krugman, P, & Obstfeld, M. (1991). International Economic Theory and Policy.
- Rodrik, D. (2004). Industrial Policy for the Twenty-First Century. CEPR Discussion Paper No. 4767,.
- Sebastian Heilmann, & Lea Shih. (2013). The Rise of Industrial Policy in China, 1978-2012. HARVARD-YENCHING.
- Shin-Wook, K. (2020). Explore Korea through Statistics 2020. the Statistical Service Planning Division. ISSN 1739-0923.